الخلاف الصرفي في جمع المصدر وتطبيقاته في القرآن الكريم

د. ناظم علي عبادي
كلية الآداب - جامعة البصرة

من المعلوم أن علماء اللغة العربية قد وضعوا الأسس العلمية القوية والأصول والمناهج التي تعنى بدراسة البنية اللغوية ومراقبتها في حالتها المتحركة والثابتة أي بوصفها مثالا صرفيا وقاعديا، وهي في هذه الحال ثابتة معنى ومبنى، أما في حالتها الأخرى فهي محكومة بالاستعمال وطرائق التعبير فيه .

وبعدما أجهد اللغويون ولاسيما القدماء أنفسهم في وضع القواعد أي القوالب الصرفية وما ترشح عنها من توجيهات، ذهب الباحث إلى جمعها وعقد موازنات بين القدماء أنفسهم والنظر إلى متونهم العلمية فضلا عن المحدثين الذين ترسموا آثار سابقهم في هذا الضرب من الدراسات حتى ذهبوا إلى القول نفسه، أو ما يقاربه، وتأسيس عليه وأيدوا آراءهم في القول وما قال به سلفهم .

وهذه الدراسة الموسومة بـ (الخلاف الصرفي في جمع المصدر في اللغة العربية) سعت إلى جمع تلك المقولات الصرفية وربطها مع الواقع الصرفي للبنية العربية معتمدين في هذا البحث على منطلقات علمية وعلى معيارين هما: الوقوف عند منطلقات المنهج العلمي الذي بنيت عليه الدراسة وهو المنهج الوصفي، وهذا ما يتمثل بطبيعة المادة المعروضة، وآلية قراءتها، والنظر إلى خصائصها المختلفة ثم نطبقه على البنية العربية للمصدر مستهدين في ذلك بنصوص من القرآن الكريم، لأن القول في هذا أخص بوصف اللغة العربية المستعملة دون سواها، ومن هذا شرع الباحث بوصف البنية العربية مع بيان ما يعتريها من تحول صرفي في الدلالة و الاستعمال، مقترحا لبحثه خطوات منتظمة تبدأ مع المراجعة اللغوية للمصدر وما اشتملت عليه المعجمات العربية يشكل ذلك مساحة مناسبة للتأمل والمراجعة.

المصدر في اللغة: يقال (صدر) القوم و (أصدرناهم) إذا صرفناهم، والمصدر: أعلى كل شيء وأوله، ويقال صدر القوم عن المكان أي رجعوا عنه. والمصدر أصل الكلمة التي تصدر عنها الأفعال، وتفسيره: أن المصادر كانت أول الكلام كقولك: الذهاب، والسمع، والحفظ، وهذا ما يحتج به البصريون⁽¹⁾. وبذلك تمنح اللغة العربية للمصدر موقعا متقدما ينطوي على معنى غير مقيد كما يبين الجانب الاصطلاحي فيه.

فالمصدر في الاصطلاح: هو الاسم الدال على حدث مجرد غير مقيد بزمن أو مكان حدوثه، ولا يدل على من أحدثه أو اتصف به، ولا على من وقع الحدث عليه، فهو يدل على معنى ذهني مجرد⁽²⁾.

وللمصدر أقسام عدة في العربية، هي مصادر الأفعال الثلاثية وهي مصادر سماعية، ومصادر الأفعال المزيدة، وهي مصادر قياسية، لذلك نجد الاختلاف في صيغ المصادر للأفعال الثلاثية المجردة. إذ تنوعت صيغها، ويعزو كثير من علماء العربية ذلك إلى التداخل اللغوي في الاستعمال بين القبائل العربية، فقد ذكر سيبويه ما يربو على اثنين و ثلاثين بناء مصدريا، وأوصلها بعض اللغويين إلى ثمانية وثلاثين بناء⁽³⁾. وهذا التعدد في أبنية مصادر الفعل الثلاثي يرجعه المبرد أيضا إلى الاختلاف في أبنية الفعل الثلاثي إذ يقول ((اعلم أنّ هذا الضرب من المصادر يجيء على أمثلة كثيرة بزوائد وغير زوائد، وذلك أن مجازها مجاز الأسماء، والأسماء لا تقع بقياس، وإنما استوت المصادر التي تجاوزت أفعالها ثلاثة أحرف، فجرت على قياس واحد؛ لأنّ الفعل منه لا يختلف، والثلاثة مختلفة أفعالها الماضية والمضارعة فلذلك اختلفت مصادرها، وجرت مجرى سائر الأسماء))⁽⁴⁾.

من التعريف يظهر ارتباط المصدر في كونه اسما، مما يعني أن المصدر في مفهومه العام يصنف ضمن مقولة الاسم الذي يقوم على أبنيته الصرفية، ودلالته المعجمية ، وواحدة من خصائص الاسم قابلية الجمع، إلا أنه اختلف في هذه المسألة، وللعلماء آرائهم في ذلك.

كذلك تميزت اللغة العربية عن غيرها من اللغات الإنسانية بكثرة أوزانها الدالة على الجمع، فهي عند سيبويه ثمانية وأربعون بناء⁽⁵⁾. وهذه الكثرة من الصيغ منها ما هو قائم على أسس وقواعد ثابتة، وهو ما يسمى بالقياس، وقسم آخر منها مرجعه السماع فهذه ((الجموع من المواد اللغوية القديمة، وقد احتفظت بها اللغة العربية، وربما دلت كثرة الجموع في العربية على اختلاف اللهجات، ولاسيما جموع التكسير))⁽⁶⁾، إن هذه الكثرة في صيغ الجموع أدت إلى فوضى أحيانا في استعمال هذه الجموع. وعد كثير من علماء العربية هذه الكثرة في الصيغ نتيجة رواة اللغة التي نقلت هذه الأوزان من قبائل مختلفة أبان جمع اللغة، قال د. إبراهيم السامرائي ((إن اختلاف القوم في صيغ الجمع راجع إلى اللهجات الإقليمية، ومعنى ذلك أن كل قبيلة ألقت صيغة من صيغ الجمع لاسم معين في حين أن القبيلة الأخرى ألقت صيغة أخرى))⁽⁷⁾. إن هذا التنوع في صيغ الجمع انعكس أيضا على النظام الصرفي للغة العربية. وحصل بين صيغ المصدر وصيغ جمع التكسير تداخل بينها انعكس في الاستعمال، وأصبح التمييز بين ما هو صيغة دالة على المصدرية أو على الجمع بمرور الوقت من الصعوبة بمكان.

إن التنوع في استعمال صيغ الجمع، ولاسيما بين جمع التكسير، وبين جمع المصدر يتبعه تغير في الدلالة لذلك تباينت وجهات النظر عند القدماء بين الرفض والقبول في جمع المصدر، فذكر الزجاجي أن محمدا بن عبد الله الأنصاري قاضي البصرة سأل سيبويه ((كيف تجمع الجواب؟ فقال: لا يجمع. قال أبو عثمان: الجواب مصدر، والمصادر لا تجمع، ألا ترى أن جواب على مثال فساد، وصلاح، فكما لا تجمع الفساد والصلاح فكذلك لا يجمع الجواب مثله. وقد جمعت من المصادر أحرف قليلة، وليس يطرد عليه الباب))⁽⁸⁾. إلا أن سيبويه لم يقطع بعدم جمع المصدر كما ذكر الزجاجي بل ترك سيبويه فسحة في هذه المسألة، وهذا شأنه دائما كونه واصفا للغة، إذ قال ((وهم قد يجمعون المصادر فيقولون: أمراض، وأشغال، وعقول، فإذا صار اسما فهو أجدر أن يُجمع بتكسير))⁽⁹⁾. مما يعني أن سيبويه يجوز جمع المصدر بل ذهب إلى أن شأن المصادر في الجمع مثل شأن بعض الأسماء التي لا يمكن جمعها على الرغم من أن الجمع من احد خصائص الأسماء إذ ((ليس كل جمع يجمع، كما أنه ليس كل مصدر يجمع كالأشغال، والعقول، والحلوم، والألباب: ألا ترى أنك لا تجمع الفكر، والعلم، والنظر))⁽¹⁰⁾. ووجه المقاربة بين عدم جمع بعض الأسماء، وبعض المصادر أن الأسماء التي لا يمكن جمعها أصلها الصفة، وله مؤنث يجمع على فواعل مثلا ((وأما والد، وصاحب فإنهما لا يجمعان، ونحوهما كما يجمع قادم الناقة، لأن هذا وان تكلم به كما يتكلم بالأسماء، فإن أصله الصفة، وله مؤنث يجمع بفواعل، فأرادوا أن يفرقوا بين المذكر والمؤنث))⁽¹¹⁾. كذلك هناك مصادر قد استعيرت لما وصفت له، وأصبحت عبارة عن صفات لازمة وأجريت مجرى الأسماء، فجاز جمعها، يقول السهيلي ((فإن قيل: أن الفهم، والعقل، والوهم، والظن، مصادر وليست مما ذكرت. وقد جمعت، فقلت: أفهام وعقول؟ قلنا: هذه مصادر في أصل وضعها، ولكن قد أجريت مجرى الأسماء حيث صارت صفات لازمة، وعن حاسة باطنة كالبصيرة، ألا ترى أنك إذا قلت (عقلت البعير عقلا) لم يجز في هذا المصدر الجمع، فإذا أردت به المعنى الذي استعير له . وهو عقل الإنسان . جاز جمعه، إذ صار للإنسان كأنه حاسة باطنة (كالبصر)، ألا ترى أن (البصر) حيثما ورد في القرآن مع السمع فهو مجموع، والسمع غير مجموع في أجود الكلام، لبقاء السمع على أصله من بناء المصادر الثلاثية، ولكون البصر على وزن (فعل) كالأسماء ، ولأنه يراد به الحاسة))⁽¹²⁾.

أما المبرد فإنه يرى أن المصدر لا يجمع بقياس مطرد، وأنه يقع للواحد، والجمع على سواء ففي قوله تعالى ((﴿وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَأِئِمَّةِ الْمَلَائِكَةِ إِن هُنَّ لَمِنَ السَّاجِدِينَ﴾))⁽⁷⁾ .

((فليس من هذا لان السمع مصدر , والمصدر يقع للواحد والجمع))⁽¹³⁾ , ويستشهد المبرد بقول جرير على عدم جواز جمع المصدر⁽¹⁴⁾:

إن العيون التي في طرفها مرض قتلنا ثم لم يحيين قتلنا

في حين لم يكن الفراء ذا رأي قاطع في هذه المسألة, وذهب إلى جواز جمع المصدر أيضا, فقد

ذكر في قوله تعالى ()

مصدر بمنزلة دنف وضئى. والعرب تقول: قوم دنف, وضئى, وعدل, ورضا, وزور, وعود,

وضيف. ولو تُئى و جمع لكان صوابا, كما قالوا: ضيف وأضياف))⁽¹⁵⁾ . أما الموضوع الآخر

الذي ذكر فيه الفراء جواز جمع المصدر ((وقوله: بمفازاتهم. جمع, وقد قرأ أهل المدينة (

بمفازتهم), وكل صواب تقول في الكلام: قد تبين أمر القوم, وأمور القوم, وارتفع الصوت

والأصوات, ومعناه واحد, قال الله (إن أنكر الأصوات لصوت الحمير) [من سورة لقمان: 19]

ولم يقل أصوات, وكل صواب))⁽¹⁶⁾ .

وذكر الفراء أيضا إلى أن العرب تمنع تثنية المصدر وجمعه إذ قال ((وقوله (

غور, ولا يثنون ولا يجمعون, لا يقولون: ماءان غوران, ولا مياه أغوار. وهو بمنزلة: الزور, يقال:

هؤلاء زور فلان, وهؤلاء ضيف فلان ومعناه: هؤلاء أضيافه, وزواره, وذلك انه مصدر فأجري

على مثل قولهم: قول عدل, وقوم رضا ومقنع))⁽¹⁷⁾ .

وقول الفراء أيضا في عدم جمع المصدر في قوله تعالى ()

قائلًا ((الثبور مصدر, فلذلك قال (ثبورا كثيرا), لأنَّ المصادر لا تجمع: ألا ترى أنك

تقول: قعدت قعودا طويلا, وضربته ضربا كثيرا, فلا تجمع))⁽¹⁸⁾. ويؤكد الفراء رأيه في عدم

جواز الجمع إذ يقول ((وقوله (قَوْمًا بُورًا) والبور مصدر واحد وجمع))⁽¹⁹⁾. ومن النحاة الذين

أجازوا جمع المصدر, وتثنيته, ابن النحاس إذ ذكر قائلًا ((ولا تكاد العرب تثني المصادر, ولا

تجمعها, وإن فعلت فجائز, وقد فعلوه))⁽²⁰⁾ .

أما المانع من جمع المصدر لدى النحاة فانه يدل على اسم الجنس, والأجناس أبعد شيء

عن الجمعية لاستحالة المعنى في ذلك⁽²¹⁾, والجنس يدل بلفظه على ما يدل عليه الجمع, فلا

فائدة من جمعه، قال الفيومي ((قال النحاة: المصدر المؤكد لا يثنى، ولا يجمع لأنه جنس، والجنس يدل بلفظه على ما دل عليه الجمع من الكثرة، فلا فائدة في الجمع، فان كان المصدر عددا كالضربات أو نوعا كالعلوم، والأعمال جاز ذلك، لأنها وحدات وأنواع، جمعت فتقول ضربت ضربتين، وعلمت علمين، فيثنى لاختلاف النوعين، لأن ضربا يخالف ضربا في كثرته وقلته، وعلما يخالف علما في معلومه ومتعلقه كعلم الفقه، وعلم النحو، تقول عندي تمرور إذا اختلفت الأنواع، وكذلك الظن يجمع على الظنون لاختلاف أنواعه، لأن ظنا يكون خيرا، وظنا يكون شرا))⁽²²⁾. ومن وجوه منع جمع المصادر أن معناها واحد سواء قل أو كثر، فلا حاجة إلى جمعه، لأن لفظ المصدر الدال عليه يقع إطلاقه على القليل، والكثير منه، فلا فائدة من جمعه إذا أردنا تكثيره، وإرادة التكثر إنما تكون بالوصف للتعبير عن القلة، أو الكثرة، ويجري مجرى اسم الجنس الإفرادي كالزيت والماء، والتراب⁽²³⁾ أما علة عدم جمع المصادر عند الألويسي لأنها موضوعة للحقيقة من حيث هي لقصد الأنواع المختلفة⁽²⁴⁾.

ويظهر الأثر الفلسفي في تحليل هذه الظاهرة اللغوية في رأي السهيلي قائلا ((والمصدر على الحقيقة لا يجمع، لأن المصادر كلها جنس واحد من حيث كانت كلها عبارة عن حركة الفاعل، والحركة تماثل الحركة، ولا تخالفها بذاتها))⁽²⁵⁾. فيما ذكر الفيومي أن الجرجاني يرى أن المصادر المبهمة لا تجمع إلا إذا أريد بها الفرق بين النوع، والجنس إذ يقول: ((و لا يجمع المبهم إلا إذا أريد به الفرق بين النوع، والجنس، واغلب ما يكون فيما ينجذب إلى الاسمية نحو: العلم، والظن، ولا يطرد، ألا تراهم لم يقولوا في قتل، وسلب، ونهب: قتل وسلوب ونهوب))⁽²⁶⁾. وذهب الفيومي إلى أن جمع المصدر موقوف على السماع قائلا ((لا يجمع الوعد لأنه مصدر، فدل كلامهم على أن جمع المصدر موقوف على السماع، فان سمع الجمع عللوا باختلاف الأنواع، وان لم يسمع عللوا بأنه مصدر أي باق على مصدرته))⁽²⁷⁾. وإلى هذا ذهب الزجاجي أيضا من أن جمع المصدر مقصور على السماع، وليس بباب يطرد، وينقاس في العربية ((إلا انه قد قيل: أمراض، وأشعار، وعقول، والباب، وأوجاع، وآلام، فلا يحملنك هذا على أن تقيس فتجمع المصادر تقول: ضربته ضربا كثيرا، ولا تقول ضربا كثيرة، ولو قلت ذلك لصارت أضعافا من الضرب))⁽²⁸⁾.

أما سيبويه فيرى أن الأسباب التي تؤدي إلى جواز جمع المصدر هي نقله من المصدرية إلى الاسمية قائلا ((وهم قد يجمعون المصادر، فيقولون أمراض، وأشغال، وعقول، فإذا صار اسما فهو أجدر أن يجمع بتكسيه))⁽²⁹⁾. وقد أنكر السيرافي على سيبويه هذا في قول جرير:

وليتم أمرنا ولكم علينا
فُضُولٌ في الحديث وفي القديم

والفضول جمع: فضل، أي لكم علينا أفضال بعد أفضال. وجاءت (فضول) لتدل على المصدر وهو الحدث، وليس للدلالة على الاسم⁽³⁰⁾. أما السهيلي فيرى أن الأشغال، والأحلام ليست بجمع للمصدر، وإنما هي بمثابة الأسماء المفعولة و ((عبارة عما يشتغل به المرء. فهو اسم مشتق من الفعل، وليس الفعل مشتق منه، وإنما هو مشتق من الشغل، والشغل هو المصدر كما أن الجعل كذلك، فعلى هذا ليس الأشغال، والأحلام، بجمع المصدر))⁽³¹⁾. وزاد السهيلي أيضا أن أحلام، وإشغال ليس المقصود بها جمع المصدر، بل هو اسم أغنى عن المصدر، لان الأسماء هي التي تجمع وتنتى⁽³²⁾.

في حين ينكر الحريري جمع المصدر وما وجد مجموعا من المصادر إنما جمع على التوهم عندما يحصل تداخل بين الصيغ إذ يقول ((وربما وجدوا من الأسماء، ويخص أسماء الأجناس، والصفات مجموعة، ويتوهم على أنها مصادر مجموعة نحو ذلك: تضراب . ناقاة تضراب . إذا ضربها الفحل، وتلعاب، أي كثير اللب، وليس المقصود منه المصدر))⁽³³⁾. ويعلل ابن السراج هذا التداخل في الصيغ بين الصفة والمصدر، كون اللفظ هو لفظ الصفة إلا انه وقع مصدرا ((وذلك ما جاء على (فَعُول) نحو: تَوَضَّأت: وضؤا، وتطهرت: طهورا، وأولعت به: ولوعا، ومنهم من يقول، وقدت النار وقودا عاليا، وقبلته قبولا، والوقود أكثر ... وهذا البناء أكثر ما يجيء في الصفات نحو: ضروب، وقتول، وهبوب، وتؤوم، وطروب))⁽³⁴⁾. وذكر السيوطي انه نقل عن أبي عمرو بن العلاء أن (القبول) بالفتح على صيغة (فَعُول) مصدر لم يسمع غيره ، وزعم بعضهم انه يقال في لغة: الوضوء بالفتح للمصدر، والوقود كذلك، وقال آخرون القبول، والولوع (مفتوحان) وهما مصدران شاذان، وما سواهما من المصادر مبني على الضم⁽³⁵⁾. وللدكتور مصطفى جواد رأي في هذه المسألة وهو أن المصدر متى ما عمل صفة جمع جمع الأسماء قائلا ((قل: هو ثقة من قوم ثقات، ولا تقل: من قوم ثقة، فالثقة مصدر تعمل صفة، فجمع جمع الأسماء مثل هبة وهبات، وترة وترات، وعدة وعادات، وزنة وزنات، وهن مأخوذات من وثق، ووهب، ووتر، ووعد، ووزن وقولنا ثقة يعني أن مفرده ثاقب، وهو غير موجود أصلا، فقل ثقة من قوم ثقات))⁽³⁶⁾.

وإذا جاءت صيغة على وزن (مَفْعُول) يجوز جمعه إذا كان صفة، فإما على نية المصدر فلا يجوز جمعه عند البصريين، بل أنكر البصريون مجيء صيغة (مفعول) مصدرا بفتح الميم، وما جاء على هذا الوزن إنما جاء على الصفة، أما عند الاخفش فانه يمكن أن يأتي المصدر على صيغة (مفعول) بفتح الميم⁽³⁷⁾.

أما المصادر التي لا خلاف في جمعها لدى النحاة هي التي إذا كانت في موضع المفعول المطلق بشرط دلالتها على النوع والعدد ، وهذا النوع من المصادر قد خرج من مطلق الجمع

للمصدر إلى التحديد، وهذا ما جعله قابلاً للجمع لعدم بلوغ المتكلم الغرض من كلامه إلا بذلك. كذلك وصف المصدر (المفعول المطلق) لا يوفي غرض المتكلم، لأنه قصد به الكم يقول ابن جني ((فان اختلفت أنواعه جازت تثنيته، وجمعه، تقول: قمت قيامين، وقعدت قعودين))⁽³⁸⁾. وبين الواسطي المقصود باختلاف الأنواع بأن يكون ضرب أشد من ضرب، وكذلك الماء إذا كان بعضه أصفر، وبعضه أسود⁽³⁹⁾. وشرح الفيومي المقصود باختلاف الأنواع لدى النحاة قائلاً ((إن كان المصدر عددا كالضربيات، أو نوعا كالعلوم ، والأعمال، جاز ذلك، لأنها وحدات، وأنواع جمعت، فتقول: ضربت ضربتين، وعلمت علمين، فيثنى لاختلاف النوعين، لان ضربا يخالف ضربا في كثرته وقلته، وعلما يخالف علما في معلوه، ومتعلقه كعلم الفقه، وعلم النحو، كما تقول عندي تمرور إذا اختلفت الأنواع، وكذلك الظن يجمع على ظنون لاختلاف أنواعه، لان ظنا يكون خيرا، وظنا يكون شرا))⁽⁴⁰⁾.

يرى الدكتور إبراهيم السامرائي أن المصدر لم يجمع إلا بعد انتقال دلالاته من المصدرية الدالة على الحدث إلى ما أسماه الاسمية الجامدة، وان المصدر قد عدل به عن أصله، ولم يبق منه إلا لفظه، دالا عليه أما دلالاته فقد انجذبت نحو الاسمية، لذا جاز جمعه وان هذه الظاهرة قد كثرت في العصر الحديث على الرغم من أن جمع المصدر ليس من الأساليب المألوفة في اللغة العربية قائلاً: ((ذلك أن ما جمع من المصادر في العربية من حيث كونه اصطلاحا نحويا، ولكنه انتقل من صورة الحدث إلى صورة الجمود، فاستحال إلى اسم بعيد عن الحدثية، والاستعمال، مرد هذا التوسع اللغوي، فالتعليقات جمع تعليق، والتعليق ليس الحدث، وإنما المادة المكتوبة المعروفة التي علق بها على شيء آخر))⁽⁴¹⁾.

أما موقف المجامع اللغوية العربية الحديثة فإنه مع جمعه بكل صورته جمعا قياسيا بغض النظر عن كونه اسما، أو مصدرا مثلا صيغة (فَعَل) بفتح الفاء وسكون العين تجمع (أفعال) نحو : ثوب - أثواب ... جمع اسم بحث - أبحاث ... جمع مصدر⁽⁴²⁾.

وأجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة أيضا صحة جمع المصادر المختومة بتاء التأنيث جمعا مؤنثا سالما، صحيح اللام نحو:

زَهْرَة	-	زَهْرَات	... اسم
هَمْسَة	-	هَمْسَات	... مصدر
صِنَاعَة	-	صِنَاعَات	... مصدر
بُطُولَة	-	بُطُولَات	... مصدر

ويجمع جمع مؤنث سالما اسما كان أو مصدرا معتل اللام، فيجوز مع الفتح التسكين نحو:

دَعْوَة — دَعَوَات أو دَعَوَات

شَهْوَة — شَهَوَات أو شَهَوَات

وكذلك المصادر المختومة بألف التانيث المقصورة نحو:

ذَكَرَى — ذَكَرِيَات

وأجاز أيضا المجمع جمع المصادر الثلاثية المكسورة الفاء، والمعتل اللام أن تجمع جمع مؤنث سالما بفتح عين المصدر أو تسكينها نحو:

فُدِيَة — فُدِيَات أو فُدِيَات

رَشْوَة — رَشَوَات أو رَشَوَات⁽⁴³⁾

أما مصادر الأفعال غير الثلاثية فأجاز علماء العربية القدماء جمعها على شرط أن تكون محددة، قال السهيلي ((ألا ترى أنهم لا يجمعون من المصادر ما كان على وزن الإفعال، نحو: الإكرام، وعلى وزن الانفعال، والافتعال، وعلى وزن: التفعيل نحو: التكبير، والتضريب إلا أن يكون محددًا))⁽⁴⁴⁾. في بينما أجاز مجمع اللغة العربية في القاهرة جمع المصدر جمعا قياسيا عندما تختلف أنواعه من غير شروط⁽⁴⁵⁾. فمصادر الأفعال التي تجاوزت الثلاثة غير المؤكد لفعله تجمع بطريقة قياسية، منها ما يجمع على صيغة جمع المؤنث السالم نحو:

فاطمة — فاطمات ... اسم مؤنث

تمرة — تمرات ... اسم جنس

تعريف — تعريفات ... جمع مصدر

تمرين — تمرينات ... جمع مصدر⁽⁴⁶⁾.

ومن المصادر ما يجمع بطريقة جمع التفسير، وهو الغالب في جمعها، فصيغة (فعل) يأتي قياس جمع مصدرها على (تفعيل أو تفاعيل) وهذا الجمع له نظير في العربية، فقالوا: تقاسيم، وتصارييف، ويأتي مصدر الفعل (تفاعل) وهو (تفعيل) وجمعه على (تفاعيل) نحو: تقاسم، مصدره: تقاسيم، وجمعه: تقاسيم . ومن قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة قياس جمع كل اسم، أو مصدر رباعي أوله (تاء) زائدة جمعا مؤنثا سالما، أو على صيغة منتهى الجموع نحو: جَرَّب - تجريب أو تجربة، تجمع على تجارب.

وكذلك يجمع من المصادر على زنة جمع المؤنث السالم الفعل الثلاثي المزيد بالهمزة على صيغة (أفعال) نحو : أكرم - مصدره إكرام، وجمعه على: إكرامات

وكذلك تجمع جمع مذكر سالما مصادر الفعل المزيد بحرفين والأوزان هي:

انفعل مصدره إنفعال نحو : انتقل - إنتقال - جمعه إنتقالات

افتعل مصدره إفتعال نحو : اختار - إختيار - جمعه إختيارات

تفعل مصدره تفعل نحو : تصرف - تصرف - جمعه تصرفات⁽⁴⁷⁾

ومن قرارات مجمع اللغة العربية في القاهرة أيضا قياس جمع مصدر الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف على صيغة (استفعل) فقالوا في جمعه (تفاعيل) وهو على قياس وزن له نظير في العربية ((ومن الأمثلة: استخراج, وجمعه: تخاريج, بإبقاء التاء دون السين, لان بقاء التاء سيؤدي إلى وزن للجمع على (تفاعيل) وهو وزن له في العربية (منها: تماثيل, وتهاويل, وتباشير, وتفايرق, وتسابيح ... أما بقاء السين فيؤدي إلى سخراج على وزن (سفاعيل) وهو وزن لا نظير له))⁽⁴⁸⁾ . وقد ذكر ذلك سابقا أبو حيان الأندلسي قائلا ((ومن قولهم في جمع استخراج, وافتقار: تخاريج, وفتاقير, كأنها جمع: تخراج, وفتقار, فهما جمع واحد قياس مهمل))⁽⁴⁹⁾ .

إلا أن مصادر الفعل الثلاثي المزيد بثلاثة أحرف قياس جمعها أيضا جمع مؤنث سالم نحو:

استخرج : مصدره : استخراج وجمعه: استخرجات

استفهم : مصدره : استفهام وجمعه: استفهومات

ومن أحسن مصادر اللغة العربية تطبيقا على وجود ظاهرة جمع المصدر من عدمها هو القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه الذي أعجز العرب أن يأتوا بسورة من مثله, ولو كان بعضهم لبعض ظهريا, ومن النصوص التي يمكن أن تعد ترسيخا لقاعدة جمع المصدر في القرآن الكريم كما يأتي: قال تعالى (﴿ وَاللَّهُ يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَدْعُوا بِهِمْ وَيَقُولُ اللَّهُ لَهُمْ سَبِّحُوا لِلَّهِ كُلُّ آلَاءٍ لَهُ عَمَلٌ وَإِنَّهُ لَآتِيهِم بِخَبْرٍ أَتَىٰ لَمَّا هُمْ يَفْعَلُونَ ﴾ [مجادلة: 16]) قال الطباطبائي في الميزان أن ((الأيمان جمع يمين, وهو الحلف, والجنة, والسترة التي يتقي بها الشر كالترس ... والمعنى اتخذوا أيمانهم سترة يدفعون بها عن أنفسهم التهمة, والظن))⁽⁵⁰⁾.

قال تعالى ((﴿ وَاللَّهُ يَتَّبِعُ الَّذِينَ يَدْعُونَ يَدْعُوا بِهِمْ وَيَقُولُ اللَّهُ لَهُمْ سَبِّحُوا لِلَّهِ كُلُّ آلَاءٍ لَهُ عَمَلٌ وَإِنَّهُ لَآتِيهِم بِخَبْرٍ أَتَىٰ لَمَّا هُمْ يَفْعَلُونَ ﴾ [مجادلة: 16]) قال الطباطبائي في الميزان أن ((الأيمان جمع يمين, وهو الحلف, والجنة, والسترة التي يتقي بها الشر كالترس ... والمعنى اتخذوا أيمانهم سترة يدفعون بها عن أنفسهم التهمة, والظن))⁽⁵⁰⁾.

الظنون: جمع ظنّ، وهو مصدر، وان كان يقع على القليل، والكثير كما في أصل وضعه في اللغة إلا انه جمع في هذه الآية لاختلاف وجوهه إذ قد يكون ظنا حسنا، أو ظنا سيئا، لذا جاز جمعه والله أعلم. والى هذا ذهب ابن قيم الجوزية أن يكون الظن في هذه الآية مجموعا ليس على أساس انه مصدر بل مفعول مطلق قائلا ((أما الظن فمصدر لا يثنى، ولا يجمع إلا أن

قرأ أهل الكوفة بالكسر (إسرارهم) والباقون بالفتح (أسرارهم) إذ ذكر الطبرسي (قال أبو علي: حجة من قرأ (إسرارهم) انه لما كان مصدرا افرد ولم يجمع ... ومن فتح الهمزة جعله جمع (سرّ) فكأنه جمع لاختلاف ظروف السر, وجميع الأجناس يحسن جمعها مع الاختلاف ((63)

وقال تعالى ((تعالى)) ﴿ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ﴾
 ﴿ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ﴾
 ﴿ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ﴾
 [القمر: 37]

(نذر) بضم النون, والذال, جمع لمصدر الفعل الثلاثي (نذر) بفتح النون, وسكون الذال.
 قال تعالى ((تعالى)) ﴿ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ﴾
 ﴿ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ﴾
 [الجن: 18]
 المساجد هنا المقصود بها السجدة, على انه جمع المصدر الميمي (64).

قال تعالى ((تعالى)) ﴿ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ﴾
 ﴿ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ﴾
 [المؤمنون: 8]

من قرأ بالإفراد في (أمانتهم) وجه الإفراد عنده, على انه مصدر, واسم جنس يقع على القلة, والكثرة. أما من قرأ بصيغة الجمع (أماناتهم) فهو جمع (أمانة) وهو مصدر, والمسوغ لهذا الجمع أن المصدر إذا اختلفت أنواعه جاز جمعه, والأمانات كثيرة, ومختلفة الأنواع والضروب, فجاز جمعها (65).

قال تعالى ((تعالى)) ﴿ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ﴾
 ﴿ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ﴾
 ﴿ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ﴾
 ﴿ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ﴾
 [المائدة: 1]

العقود: جمع عقد, وهو مصدر, وأصله عقد الشيء بغيره, ولما كانت العقود مختلفة الأنواع, وكثيرة الضروب جاز الجمع لأجل ذلك (66). فيما أنكر د. فاضل السامرائي أن تكون الألفاظ (كالحضور, والسجود والعقود) المقصود بها جمع المصدر, وإنما المراد بها المعنى الحقيقي للفعل قائلاً ((قد يؤتى بالجمع على وزن مصدر فعله, كالحضور, والسجود, والعقود, والقيام,

والصيام، ويكون للدلالة على المعنى الحقيقي للفعل، وإنما جيء بالجمع على وزن مصدره للإشارة إلى هذا الأمر (((67).

قال تعالى (())
 قال تعالى (())
 [الملك: 5]

الرجوم: جمع رجم بالفتح، وهو مصدر سمي ما يرمج بها بانقضاض الشهب المسببة عنها(68). أما الألوسي فقد أنكر أن يكون (رجوما) في هذه الآية على صيغ جمع للمصدر (رجم) بفتح الراء وسكون الجيم على الرغم من صيغة الجمع قائلًا ((الرجوم: جمع (رجم) بالفتح، وهو مصدر سمي به ما يرمج به. أي: يرمي فصار له حكم الأسماء الجامدة ولذا جمع، وإن كان الأصل في المصادر أنها لا تجمع))(69).

وقال تعالى (())
 [يوسف: 44]

أضغاث: جمع للمصدر: ضغث، وأصله ما جمع من أخلاط النبات، وحزم، فاستعير للرؤيا الكاذبة، وإنما جمعوا للمبالغة في وصف الحلم بالبطلان(70).

وقال تعالى (())
 [البقرة: 210]

الأمور: جمع للمصدر (أمر) بفتح الهمزة وسكون الميم، جمع ها هنا على رأي العلماء لاختلاف أنواعه، وفي هذه الآية يقصد (بالأمور) الأرواح، والأنفس دون الأجسام(71).

قال تعالى (())
 [البقرة من الآية: 283]

رهان: جمع للمصدر (رهن) بفتح الراء وسكون الهاء، والألوسي على الرغم من إقراره بذلك إلا أنه لا يعترف بحقيقة جواز جمع المصدر في اللغة العربية، ويذهب إلى التأويل، قال في هذه الآية ((رهان جمع رهن، وهو في الأصل مصدر، ثم أطلق على المرهون من باب إطلاق المصدر على اسم الفاعل))(72).

وباستعراض آراء العلماء العرب في تفسير الدلالة الصرفية وتأويلها لهذه الآيات نجد معظمهم منع جمع المصدر، وحاولوا أن يضعوا التأويلات البعيدة أحيانا عن الواقع اللغوي، وفي أحيان آخر إن أعجزهم الاعتراف بهذه الحقيقة، تخلصوا من هذه الإشكالية بأنه يجوز جمع المصدر عندما ينقل من دلالاته على المصدر إلى دلالة الاسم، بعدّه اسما يجري عليه ما يجري على الأسماء، ومنها الجمع، من دون أن يعنوا بما للسياق من أثر في بيان الدلالة الصرفية للصيغة، وبما يحمل من قرائن، فقد يكون اللفظ للواحد والجمع(73) ، ويفرق بينهما بالقرينة، قالوا: ناقة هيجان، ونوق هيجان، والفلك للواحد والجمع، بل هناك من احتال على السياق في هذه المسألة، ومن الأمثلة على ذلك إنكار د. فاضل السامرائي أن يكون لفظ (السجود) في قوله

تعالى
 ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ لِلْبَيْتِ وَإِذْ يَحْمِلُكَ إِلَى الصَّيْغَةِ الْمُبَارَكَةِ فَالِقًا لِّلْحَبِّ وَإِذْ يَقُولُ وَلَوْ رِضْوَانًا مِّنَ رَبِّيَ وَسَدَدًا لِّبَنِي إِدْرِيسَ وَقَدْ عَلِمْتُنِي إِذْ كُنْتُ فَالِقًا لِّلْحَبِّ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾
 ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ لِلْبَيْتِ وَإِذْ يَحْمِلُكَ إِلَى الصَّيْغَةِ الْمُبَارَكَةِ فَالِقًا لِّلْحَبِّ وَإِذْ يَقُولُ وَلَوْ رِضْوَانًا مِّنَ رَبِّيَ وَسَدَدًا لِّبَنِي إِدْرِيسَ وَقَدْ عَلِمْتُنِي إِذْ كُنْتُ فَالِقًا لِّلْحَبِّ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾

﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ لِلْبَيْتِ وَإِذْ يَحْمِلُكَ إِلَى الصَّيْغَةِ الْمُبَارَكَةِ فَالِقًا لِّلْحَبِّ وَإِذْ يَقُولُ وَلَوْ رِضْوَانًا مِّنَ رَبِّيَ وَسَدَدًا لِّبَنِي إِدْرِيسَ وَقَدْ عَلِمْتُنِي إِذْ كُنْتُ فَالِقًا لِّلْحَبِّ إِنِّي كُنْتُ مِنَ الْغَابِرِينَ﴾ [البقرة من الآية: 125] نقلا عن الزركشي في البرهان دالا على جمع المصدر (سجد) بفتح السين وسكون الجيم، وان الاختلاف بين (سجد) و (سجود) اختلاف دلالة قائلًا: ((إن السجود، يطلق على وضع الجبهة بالأرض وعلى الخشوع، فلو قال (السجد) لم يتناول إلا المعنى الظاهر، ومنه (تراهم ركعا سجدا) وهو من رؤية العين، ورؤية العين لا تتعلق إلا بالظاهر، فقصد بذلك الرمز إلى السجود المعنوي والصورى بخلاف الركوع فإنه ظاهر في أعمال الظاهر التي يشترط فيها البيت كما في الطواف والقيام المتقدم دون أعمال القلب))(74). إن هذا التنوع في اختلاف التأويل لدى العلماء وخاصة علماء التفسير يغني ويثري العربية، و يمد الذهن بقدر من الدلالة لم يكن ليصل إليه أو يتصوره لو بقيت الصيغة الصرفية واحدة(75)، بما يكشف عن جانب من ثراء العربية، وغنى ما تشمل عليه من وجوه.

وهناك شيء آخر إضافة إلى الصيغة، وهو السياق الذي له أثر في بيان الدلالة، وهو مقام الحال، قال د. تمام حسان ((وفي هذه الحالة بالذات لا نستطيع حتى بمعونة هذا السياق أن نصل إلى معنى الكلمة، بل الصيغة، ومن هنا يصبح الرجوع إلى المقام، وهو منبع القرائن الحالية أمرا لا غنى عنه، فبالمقام نعلم ما إذا كانت هذه الكلمات مصادر، أو جموعا))(76) .

ويمكن القول أيضا أن جمع المصدر يعني أن اللغة العربية قد مرت بمراحل تطور لم يكن قبلها يجوز جمع المصدر، وأنها في مرحلة لاحقة قد أجاز أبنائها هذه الخاصية، وتمثل هذا في مجموعة من النصوص القرآنية الكريمة التي استشهد بها البحث. إن استعمال القرآن الكريم من ألفاظ قد جاءت على صيغة المصادر المجموعة يمنح من ذهب إلى هذا الرأي القوة في بسط رأيه، لأن ((اللغة من صنع الناس أنفسهم يضعون مقاييسها، فيجري عليها ألسنتهم، ثم إن هذه

المقاييس ليست شيئاً ثابتاً لا يقبل التبدل، والتغيير ذلك أن المجتمع الإنساني متغير أبداً ((⁷⁷) كما أن ظاهرة جمع المصدر في العربية يمكن أن تعزى إلى التطور اللغوي الذي يصيب المجتمعات الإنسانية ((ذلك أن ما جمع من المصادر في العربية من حيث كونه اصطلاحاً نحويًا، ولكنه انتقل من صورة الحدث إلى الجمود، فاستحال إلى اسم بعيد عن الحديثة، والاستعمال مرد هذا التوسع اللغوي : فالتعليقات جمع تعليق، والتعليق ليس الحدث، وإنما هو المادة المكتوبة المعروفة التي علق بها على شيء آخر))⁽⁷⁸⁾ ، ولا يخفي د. السامرائي أيضاً ما كان للترجمة من دور في ظهور هذه المسألة، إذ إن هذه الجموع تولدت عن طريق الترجمة غالباً، فهي تقابل كلمات أجنبية استعملت كثيراً في لغاتها، وشاعت في لغات أخرى عن هذا الطريق، وإنما استوت في الاستعمال، أو إنها انتقلت من كونها أحداثاً إلى أنها أسماء⁽⁷⁹⁾ .

كل هذه الأسباب إضافة إلى وجود فسحة تبيحها اللغة في الاستعمال كما قال سيبويه تؤدي أن تكون هذه المسألة جمع المصدر واحدة من القواعد العربية التي يصح بها الاستعمال . فان الناطق على قياس لغة العرب مصيب غير مخطئ، لكنه مخطئ لأجود اللغتين، فان احتاج في شعر، أو سجع فانه غير ملوم، ومنكر عليه⁽⁸⁰⁾ . كما أن اللغة جزء من التكوين الاجتماعي للإنسان، والإنسان بطبعه يواكب التطور الذي يحصل في المجتمعات الإنسانية كافة، واللغة منظومة من العلاقات فلا بد من أن تكون متغيرة في بعض أجزائها من ناحية الصيغ أو الأساليب، وهذه سنة الحياة في التطور والرقى الفكري للإنسان الذي يمنح الفعالية اللغوية ما يجعل منها فضاء اجتماعياً راقياً، وقناة تواصل قادرة على إيفاء حاجات المجتمع الإنساني المتجددة.

الهوامش

1. ينظر: المسألة 28- في أصل الاشتقاق، الإنصاف في مسائل الخلاف، ابن الأنباري 235/1، وما بعدها، المصباح المنير، للفيومي مادة (صدر)، لسان العرب، ابن منظور مادة (صدر) وشرح المفصل، ابن يعيش: 43/6
2. ينظر: أوضح المسالك، ابن هشام الأنصاري: 3 / 200
3. ينظر: الكتاب: 4/4645، وينظر: شرح المراح في التصريف، للعيني: 34
4. المقتضب: 2 / 124
5. ينظر أبنية الصرف في كتاب سيبويه: 294 و 309
6. التطور اللغوي التاريخي، د. إبراهيم السامرائي: 72
7. نفسه: 53
8. مجالس العلماء، للزجاجي: 133

9. الكتاب: 401/3
10. نفسه: 619/3
11. نفسه: 404403/3
12. نتائج الفكر في النحو: 286
13. المقتضب: 2 / 173
14. ينظر: ديوان جرير , 1 / 163, وينظر المقتضب : 2 / 173
15. معاني القرآن: 2 / 54
16. نفسه: 2 / 424
17. نفسه: 3 / 172
18. نفسه: 2 / 263
19. نفسه: 2 / 264
20. شرح أبيات سيبويه: 103
21. ينظر: المحتسب في تبين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها: 2 / 174
22. المصباح المنير: 504, وينظر: بدائع الفوائد, ابن القيم الجوزية: 2 / 390
23. ينظر: اللمع في العربية, ابن جني: 115
24. ينظر: روح المعاني: 2 / 757, وينظر: نفسه: 3 / 368
25. نتائج الفكر في النحو: 278
26. المصباح المنير: 504
27. نفسه: 278
28. مجالس العلماء: 133
29. الكتاب: 401/3
30. ينظر: شرح أبيات سيبويه: 1 / 179
31. نتائج الفكر في النحو: 278
32. ينظر: نفسه: 278
33. درة الغواص في أوهام الخواص: 334
34. الأصول في النحو: 3 / 111
35. ينظر: المزهر في علوم اللغة: 2 / 77
36. قل ولا تقل: 2 / 172
37. ينظر: الأصول في النحو: 3 / 149. 150

38. اللع في العربية: 116
39. ينظر: شرح اللع: 69
40. المصباح المنير: 504
41. فقه اللغة المقارن: 163
42. ينظر: المعجم المفصل في علم الصرف, راجي الاسمر: 203
43. ينظر: نفسه: 207 209
44. نتائج الفكر في النحو: 280
45. ينظر: المعجم المفصل في علم الصرف: 562
46. ينظر: نفسه: 207
47. ينظر: نفسه: 295
48. النحو الوافي, عباس حسن: 4 / 505
49. ارتشاف الضرب من لسان العرب, : 1 / 467
50. الميزان في تفسير القرآن: 19 / 193
51. بدائع الفوائد: 2 / 322
52. ينظر: البيان في غريب إعراب القرآن, ابن الانباري: 1 / 395
53. ينظر: المزهري في علوم اللغة العربية وأنواعها: 2 / 107. 108
54. ينظر: إعراب القرآن, للنحاس: 276. 277
55. ينظر: أنوار التنزيل وأسرار التأويل: 2 / 174
56. ينظر: الميزان في تفسير القرآن: 13 / 255. 256
57. ينظر: مجمع البيان لعلوم القرآن, للطبرسي: 6 / 367
58. ينظر: الميزان في تفسير القرآن: 18 / 360
59. البحر المحيط: 9 / 542
60. ينظر إعراب القرآن: 1026
61. ينظر: البحر المحيط: 3 / 142
62. ينظر: نفسه: 6 / 148
63. مجمع البيان لعلوم القرآن: 9 / 189
64. ينظر: التبيان في إعراب القرآن, للعكبري: 2 / 374
65. ينظر: شرح اللع, للواسطي: 69
66. ينظر: التبيان في تفسير القرآن: 3 / 392, وتفسير البيضاوي: 2 / 213

67. معاني الأبنية في العربية: 159
68. ينظر: تفسير البيضاوي: 229 /5
69. روح المعاني: 15 /26
70. ينظر: البيان في تفسير القرآن: 133 /6, و تفسير البيضاوي: 165/3
71. ينظر: محاسن التأويل, للقاسمي: 515 /3
72. روح المعاني: 84 /3
73. ينظر: الفصول في العربية, ابن الدهان: 74
74. معاني الأبنية في العربية:153
75. ينظر: دلالة الألفاظ, إبراهيم أنيس: 47
76. اللغة العربية معناها ومبناها: 150
77. فقه اللغة المقارن, د. إبراهيم السامرائي: 160
78. نفسه: 163
79. نفسه: 164
80. ينظر: الخصائص: 14/2

مصادر البحث ومراجعته

- القرآن الكريم
- أبنية الصرف في كتاب سيوييه, د. خديجة الحديثي , الطبعة الأولى, مكتبة النهضة, بغداد(1965).
- ارتشاف الضرب من لسان العرب, أبو حيان أثير الدين محمد بن يوسف الأندلسي, تحقيق: مصطفى النحاس, مطبعة المدني, القاهرة(1984).
- الأصول في النحو,أبو بكر محمد بن سهل السراج,تحقيق: د. عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة بيروت, لبنان(1415 هـ).
- إعراب القرآن, احمد بن محمد النحاس, اعتنى به خالد العلي, دار المعرفة, الطبعة الأولى, لبنان (1427هـ 2006م).
- إعراب القرآن, محمد بن يوسف الأندلسي, دار الضياء, ودار إحياء التراث العربي الطبعة الأولى (1426 هـ 2005 م) مؤسسة التاريخ العربي.
- أنوار التنزيل وأسرار التأويل المعروف بتفسير البيضاوي, عبد الله بن عمر البيضاوي, إعداد وتقديم: محمد عبد الرحمن المرعشلي, دار إحياء التراث العربي, الطبعة الأولى, لبنان (د . ت .)

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار الاتحاد العربي للطباعة، مصر (د.ت).
- البحر المحيط في التفسير، محمد بن يوسف الأندلسي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع بعناية: عرفان العشا حسونة.(1425.1426)، (2005).
- بدائع الفوائد، ابن القيم الجوزية، تحقيق وتعليق: أسيد عمران ود. عامر صلاح، دار الحديث، القاهرة (1427 هـ . 2006 م).
- البيان في روائع القرآن، د. تمام حسان، عالم الكتب، الطبعة الأولى، القاهرة (1425 هـ . 2004 م).
- البيان في غريب إعراب القرآن، أبو البركات الانباري، مراجعة: مصطفى السقا، تحقيق: د، طه عبد الحميد، مصر (د.ت).
- التبيان في إعراب القرآن، عبد الله بن عبد الحسين العكبري، تحقيق: احمد السيد سيد احمد علي، المكتبة الموقية، مصر. (د.ت).
- التبيان في تفسير القرآن، محمد بن الحسن الطوسي، تحقيق: أحمد حبيب العاملي، الطبعة الأولى، بيروت، (1431 هـ . 2010 م).
- التطور اللغوي التاريخي، د. إبراهيم السامرائي، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات التاريخية، دار الرائد للطباعة، (1966).
- الخصائص أبو الفتح عثمان بن جني و تحقيق: محمد علي النجار ،وزارة الثقافة والإعلام، دار الشؤون الثقافية، بغداد (1990) ز
- درة الغواص في أوهام الخواص، أبو القاسم بن علي الحريري، حققه وعلق عليه: بشار بكور، قدم له حسام الدين الفرفور، دار الثقافة والتراث، دمشق، (1423 هـ . 2002 م).
- دلالة الألفاظ، د. إبراهيم أنيس، مكتبة الانجلو المصرية، (د.ت).
- ديوان جرير بشرح محمد بن حبيب، تحقيق د. نعمان محمد أمين طه، دار المعارف، الطبعة الرابعة، ذخائر العرب.
- روح المعاني، شهاب الدين الألوسي، صححه وضبطه: علي عبدالهادي عطية، دار الكتب العلمية، بيروت (1415 هـ . 1994 م).
- شرح أبيات سيبويه، أبو محمد يوسف بن المرزبان السيرافي، تحقيق: د. محمد الريح هاشم، دار الجيل، الطبعة الأولى، بيروت (1416 هـ 1996).
- شرح اللمع، أبو نصر القاسم بن محمد بن منذر الواسطي، تحقيق: حسن عبد الكريم الشرع، شهادة ماجستير من كلية الآداب جامعة القاهرة على الآلة الكاتبة (1973).

- شرح المراح في التصريف، بدر الدين محمود العيني، تحقيق: عبد الستار جواد، مطبعة الرشيد، بغداد (1990).
- شرح المفصل، موفق الدين بن علي بن يعيش، عالم الكتب، بيروت، مكتبة المثنى، القاهرة (د.ت).
- الفصول في العربية، أبو محمد سعيد بن المبارك بن الدهان النحوي، حققه د. فائز فارس، دار الأمل اربد الأردن، مؤسسة الرسالة بيروت، الطبعة الأولى (1409 هـ . 1988م).
- فقه اللغة المقارن د إبراهيم السامرائي دار العلم للملايين بيروت 1968م
- قل ولا تقل، د. مصطفى، قدم له واشرف على طبعه: عبد المطلب صالح، بغداد (د. ت).
- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، دار صادر، بيروت (د.ت).
- الكتاب أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه تحقيق: عبد السلام محمد هارون مكتبة الخانجي، الطبعة الرابعة، القاهرة (1423 هـ . 2006م).
- اللغة العربية معناها ومبناها د تمام حسان عالم الكتب الطبعة الرابعة القاهرة (1425 هـ . 2004م).
- مجالس العلماء أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، الطبعة الثالثة، القاهرة (1426 هـ . 2006م).
- مجمع البيان لعلوم القرآن، الفضل بن الحسن الطبرسي، رابطة الثقافة والعلاقات الإسلامية إيران (1417 هـ . 1996 م).
- محاسن التأويل، محمد جمال الدين القاسمي، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، لبنان (1422 هـ ت 2002م) .
- المحتسب في تبیین وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان بن جني تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الفتاح إسماعيل شلبي القاهرة (1430 هـ . 2009م).
- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، ضبطه وصححه ووضع حواشيه: فؤاد علي منصور، منشورات دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة للأولى (1418 هـ . 1998م).
- المصباح المنير، احمد بن محمد بن علي المقرئ الفيومي، من منشورات دار الهجرة، الطبعة الأولى قم إيران (1405 هـ) .
- معاني الأبنية في العربية، د. فاضل صال السامرائي، جامعة الكويت كلية الآداب الطبعة الأولى (1401 هـ . 1981م) .

- معاني القرآن أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء تحقيق: احمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار, دار السرور (د. ت).
- المعجم المفصل في علم الصرف, إعداد: راجي الأسمر, مراجعة د. أميل بديع يعقوب, دار الكتب العلمية, الطبعة الأولى, بيروت (1413 هـ . 1993م).
- المقتضب أبو العباس محمد بن يزيد المبرد تحقيق: محمد عبد الخالق عزيمة, عالم الكتب, بيروت (د. ت).
- الميزان في تفسير القرآن الطباطبائي مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجماعة المدرسين قم إيران (د. ت).
- نتائج الفكر في النحو أبو القاسم عبد الرحمن بن علي السهيلي, حققه وعلق عليه: الشيخ عادل احمد عبد الموجود, الشيخ علي محمد معوض, دار الكتب العلمية, الطبعة الأولى, بيروت (1412 هـ . 1992م) .
- النحو الوافي, عباس حسن الناشر مكتبة المحمدي الطبعة الأولى, بيروت (1428 هـ . 2007م).